



الزمام تام من موظفي تعاونية الجليب بالاشتراطات الطبية والصحية (قاسم باشا)

تكليف اتحاد الجمعيات الخيرية بتوزيع السلال الغذائية ضمن تطبيق الاشتراطات الصحية

حسن لـ «الأنباء»: لا إصابات بـ «كورونا» في جمعية جليب الشيوخ التعاونية

الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام تقوم بدور كبير في توزيع السلال الغذائية في مناطق عمل الجمعيات التعاونية، لكن بعضها لا يلتزم بالاشتراطات والمعايير الصحية. وبين حسن في تصريح خاص لـ «الأنباء» أنه في حال عدم الالتزام فإن الأمر سيتجه بنا للعودة إلى المربع الأول، وهذا مؤشر خطر للغاية ينبغي عدم السكوت عليه، وإنما توجيه الجهات المعنية إلى ضرورة الالتزام بالاشتراطات الصحية وتطبيقها بحذافيرها، خصوصا أننا نرى أنه لا يوجد تنظيم لعمليات التوزيع، وكان من الأولى بالجمعيات الخيرية إسناد هذه المهمة لاتحاد الجمعيات والبريات الخيرية برئاسة د.عبد المحسن الخرافي لوضع آلية تنظيمية تضمن توزيع الوجبات والسلال الغذائية بشكل سليم ودون فوضى. وأبدى حسن استعداد جمعية جليب الشيوخ لتقوم بدورها على أكمل وجه في عملية التوزيع بالتنسيق مع الدفاع المدني والمتطوعين ووزارة الداخلية وبكل أريحية على المباني السكنية التي يقطنها الوافدون من خلال المعرفة المسبقة بسياسة مجلس الوزراء بالتنسيق في تضييع الجهود المبذولة سدى، مشيراً إلى أن بعض إلى إخراج الناس من منازلهم.



علي حسن

محمد راتب كشف المدير المعين في جمعية جليب الشيوخ التعاونية علي حسن في تصريح لـ «الأنباء»، عن أنه لا توجد إصابات بكورونا بين موظفي جمعية جليب الشيوخ التعاونية، حيث تم إجراء فحص لكل موظفي الجمعية الأربعة الماضي بمقر إدارة الجمعية بتواجد الطاقم الطبي الميداني التابع لوزارة الصحة، وتبين خلو الجميع من الفيروس. وأكد حسن أن هذه الخطوة تأتي للمحافظة على سلامة رواد الأسواق المركزية والفروع والعاملين بالجمعية، وهي بشارة للجمع، حيث أثبتت التزام الكادر الإداري بالاشتراطات الطبية والصحية، مشدداً على الاستمرار في عملية التعقيم لكل مرافق الجمعية حتى انتهاء الأزمة.

من جهة أخرى، دعا المدير المعين في جمعية جليب الشيوخ التعاونية علي حسن إلى ضرورة الالتزام بتوصيات مجلس الوزراء والمراحل الخمس وتطبيقها بحذافيرها، وإلا فإن بعض السلوكيات غير المتماشية مع سياسة مجلس الوزراء ستتسبب في تضييع الجهود المبذولة سدى، مشيراً إلى أن بعض

جمعية الرقة: 19 مصاباً بـ «كورونا» ووفاة موظفين وافرين

فحص 11 آخرين ووفاة موظفين وافرين، مشيرة إلى أنه سيجري تعقيم كل المرافق والإدارة والسوق المركزي والأفرع وافتتاحها بعد انتهاء عمليات التعقيم بشكل كامل.

محمد راتب

أعلنت جمعية الرقة التعاونية إصابة 19 موظفاً بفيروس كورونا المستجد وإعادة

الموافقة على تجديد 'المركزي رقم 2 القصور' وتوسعة الخضار في 'المركزي رقم 1 العدان'

بن فجري: تحقيق أعلى نسبة أرباح في تاريخ جمعية العدان والقصور

وتابع بأنه واجهنا أثناء هذه الأزمة صعوبة في العمل وضغط شديد على الأسواق وعدم قدرة الشركات الموردة على توفير بعض الأصناف وإعاقة بعض أعمال النظافة وترتيب الأسواق، ولكن العاملين اجتهدوا في القيام بهذه الأعمال بالإضافة إلى أعمالهم، موضحاً: أننا نرحب بالنقد البناء والهدف من قبل المساهمين.



أحمد بن فجري

محمد راتب أعلن رئيس مجلس إدارة جمعية العدان والقصور التعاونية أحمد بن فجري أنه تم في أول سنة من انتخاب مجلس الإدارة تسجيل أعلى نسبة توزيع أرباح في تاريخ الجمعية بعد انقطاعها عدة سنوات، مبيناً: أننا ننتظر زوال الأزمة لنتمتع من توزيعها على المساهمين الكرام.

وأضاف: أننا خلال الفترة الماضية واجهنا عقبات أهمها عدم وجود شركة النظافة، ما نتج عن ذلك قصور في أعمال النظافة والترتيب، ولاسيما في ظل الحجر الكلي، كما أن الأسواق ومرافق الجمعية تم إنشاؤها منذ أكثر من 22 عاماً ولم يتم ترميمها، وعليه تمت الموافقة على تجديد السوق المركزي رقم 2 القصور من قبل أعضاء مجلس الإدارة بما يتماشى من النماذج الجديدة وتطوير وتوسعة قسم الخضار في السوق المركزي رقم 1 العدان لتلبية للمطالب ورغبة منا في التطوير.

أكدت أن المتداول في مواقع التواصل عن ذلك لا يمت للواقع بصلة

«السكنية»: لا صحة لتخصيص مواقع سكنية جديدة

عادل الشنان

ذكرت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أن الأخبار المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي بشأن تخصيص مناطق جديدة كمناطق سكنية غير صحيح ولا يمت للواقع بصلة. وأكدت المؤسسة في بيان رسمي لها أنه لم يتم حتى تاريخه تخصيص أي مواقع جديدة بخلاف مواقع المشاريع المعلن عنها

في الموقع الإلكتروني الرسمي وحساباتها الرسمية في وسائل التواصل الاجتماعي. وأشارت المؤسسة إلى أنه في حال تم تخصيص وتسليم أي موقع جديد سيتم عمل اللازم نحو إدراجها ضمن خطة المشاريع الإسكانية للمؤسسة. وشددت المؤسسة على ضرورة تلقي الأخبار الخاصة بالمؤسسة من الموقع الإلكتروني والحسابات الرسمية المعتمدة التابعة للمؤسسة.

مصادر تربوية لـ «الأنباء»: إذا لم تكن المنصات التعليمية إجبارية فلن نغني عن العودة إلى الدراسة

«التربية» بين «حانا ومانا».. ومقترح لترحيل الدراسة إلى أكتوبر

عبد العزيز الفضلي

بعد أيام ما لم تكن إجبارية وتحمل شروط التعليم عن بعد فهي تعد دروساً خصوصية وتقوية للطلبة ولن نغني عن العودة للدراسة والجلوس في المبني المدرسي، مشيرة إلى أن ما تقوم به الوزارة حالياً هو تعليم إلكتروني، لا سيما أنها لم تبلغ ولي الأمر بالخطوات المطلوبة والالتزام الطالب بذلك من خلال التفاعل المباشر مع معلمه.

كما شددت المصادر على أملها أن تسير الأمور لما فيه الصالح العام ومصلحة طلبة الصف الثاني عشر ليتسنى لهم خوض غمار الاختبارات النهائية قبل ذلك بكثير حتى يحق لهم اللحاق بالركب التعليمي العالمي والتسجيل في الجامعات لاستكمال الدراسة.

تم طرحه ولم يناقش بشكل موسع لدى القيادات التربوية، مشيرة إلى أنه تم بحثه في اجتماعات جانبية بين المختصين من المسؤولين في الوزارة. وتوقعت أن يعرض المقترح على أصحاب القرار من القيادات التربوية خلال الأيام القليلة المقبلة والذي يتضمن ترحيل موعد العودة للدراسة المقرر في شهر أغسطس المقبل إلى مطلع أكتوبر المقبل خاصة في ظل الانقسام الحاصل الآن حول عملية تنفيذ نظام التعلم الإلكتروني من خلال المنصات التعليمية والقناة التربوية التي تقدم دروس للطلبة بشكل اختياري وليس إجبارياً.

وشددت المصادر على أن المنصات التعليمية «الاختيارية» التي تعمل الوزارة على تنفيذها

استبعدت مصادر تربوية مطلعة عودة الدراسة للصف الثاني عشر في أغسطس المقبل، لا سيما أن مواعدها يتزامن مع منتصف المرحل التي حددها مجلس الوزراء للعودة للحياة الطبيعية، مشيرة إلى أنه من الصعب جدا على وزارة التربية استكمال خطة العودة للدراسة في ظل هذه الظروف، والنقص في الكادر التدريسي وعدم توفير الأجهزة المساعدة على كشف الإصابات بفيروس كورونا أثناء دوام الطلبة من قبل القطاعات المختصة في وزارة الصحة، ما يضع التربية بين «حانا ومانا»! وقالت المصادر لـ «الأنباء» أن هناك مقترحا

اعتبر أن التعديل ينتقص من حقوق الكويتيين العاملين في هذا القطاع

الفارس: 70 ألف مواطن في «الخاص» سيتضررون من تعديل قانون العمل في «الأهلي»



طارق الفارس

وشدد الفارس على أن هذه الإجراءات تخالف التوجه برفع العنصر الوطني للانخراط بالقطاع الخاص وسيخلق حجرة عكسية وعبئا على الوظائف الحكومية، نتيجة الهجرة العكسية من القطاع الخاص للحكومي ستكون كلفتها أكبر من مزاعمهم بحدوث خسائر في القطاع الخاص، مؤكداً أن هذا التعديل يخدم مصلحة

التاجر بالدرجة الأولى. وطلب الفارس في ختام تصريحاته أعضاء مجلس الأمة بعدم تمرير هذا المشروع لقانون لأنه مسخ وغير مؤقت، حسب ادعاء الحكومة، مشدداً على ضرورة التصدي الحاسم ووقف العمل بهذا المشروع بقانون حفاظا على حقوق العاملين الكويتيين في القطاع الخاص.

العمل الذي شكل نوعاً من الحماية للعامل وفق القوانين والمعاهدات الدولية المعنية بالعمل؟! وأكد الفارس أن الحكومة والقطاع المصرفي قدما كل الدعوات والتسهيلات لأرباب العمل وما زالت الحكومة تقدم على طبق من ذهب كل التسهيلات لأرباب العمل للمحافظة على قوة ومثانة الاقتصاد الكويتي والمحافظة

أيضا على الشركات والمؤسسات الخاصة من أي هزات قد تتعرض لها نتيجة آثار فيروس كورونا المستجد. وتابع قائلاً: ومع الأسف الشديد فإن الحكومة لم تكف بما قدمته لأصحاب العمل من امتيازات وما اتخذته الشركات من تدابير احترازية، بل فقروا على أجر العاملين والموظفين في القطاع الأهلي.

والأمان الوظيفي يعيشه المواطن بالقطاع الخاص حالياً بسبب مشروع القانون المقترح الذي يعطي الحق لصاحب العمل في خفض الأجر والتلاعب بحقوق العامل. وتسأل الفارس: من المستفيد؟ ولماذا عند أقل أزمة يتم التعرض للقانون

الحكومة بهذا القانون للجنة الصحية والشؤون بمجلس الأمة بتاريخ 10 مايو 2020، وخلصت اللجنة الصحية إلى استثناء العاملين الخاضعين لأحكام مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

وأردف قائلاً: ثم أعادت الحكومة تقديم نفس المشروع للجنة المالية بتاريخ 7 يونيو 2020 لعدم استحسانها نتائج اللجنة الصحية وتوصياتها، وما حدث من إعادة تقديمه للجنة أخرى وهي المالية، وهو عدم اختصاص هذه اللجنة بقوانين العمل.

وشدد الفارس على أن هذا النهج الحكومي والإصرار على تغيير قانون العمل والعبث به خلق فوضى غير مسبوقة للعاملين الكويتيين في القطاع الأهلي، وشكل حالة من عدم الاستقرار

أبدى نائب رئيس نقابة العاملين بشركة «إيكويت» طارق الفارس استغرابه الشديد من إصرار الحكومة على تقديمها مشروعاً بتعديل قانون العمل بشأن معالجة الأضرار الناتجة عن جائحة كورونا المستجد على سوق العمل والذي ينتقص بشكل واضح من حقوق العمال الكويتيين في القطاع الخاص ويفتح الباب على مصراعيه لصاحب العمل باتخاذ إجراءات تضر بالعمال بشكل خطير وغير مسبق. وتابع الفارس، في تصريح صحافي، أن الحكومة بتعديلها المقترحة لا تكتفي بما سيعانينه أكثر من 70 ألف موظف كويتي يعملون في القطاع وما يتعرضون له من ضرر بالغ هم وعائلاتهم. وقال: سبق أن تقدمت

الكشف على 70 منشأة غذائية منذ رفع الحظر الكلي

الكندري لـ «الأنباء»: إغلاق 4 مطاعم و48 مخالفة في حوالي



تحرير مخالفة خلال الجولة



إغلاق أحد المطاعم



جانب من الجولة

حيث نعمل ضمن الاختصاصات الأصلية للهيئة وفق قانون إنشائها رقم 112 لسنة 2013 والقانون المعدل رقم 16 لسنة 2019، والذي تنفرد به الهيئة والمتضمن التفتيش والرقابة على المنشآت الغذائية وترخيصها وترخيص العاملين فيها، والتأكد من سلامة المادة الغذائية ومطابقتها للمواصفات والإشراطات الصحية. ودعا الكندري إلى الحصول على المعلومة من مصادرها المعنية والتحقق من الأخبار الواردة، مؤكداً أن ما تم تداوله في وسائل التواصل عن إغلاق مطعم مخالف للاشتراطات الصحية وسلامة المادة الغذائية من قبل إحدى الجهات الحكومية أمر عار عن الصحة.

محمد راتب

كشفت مدير إدارة تفتيش حوالي الهيئة العامة للغذاء والتغذية والكندري عن أنه تم منذ رفع الحظر الكلي والذهاب إلى الجزئي الكشف على 70 منشأة غذائية وتحرير 48 محضر مخالفة و45 إقراراً وتعهداً، وإغلاق 4 مطاعم مخالفة لاشتراطات النظافة العامة وتداول أغذية مغشوشة ومنها أغذية منتهية الصلاحية وإتلاف 364 كلف من اللحوم.

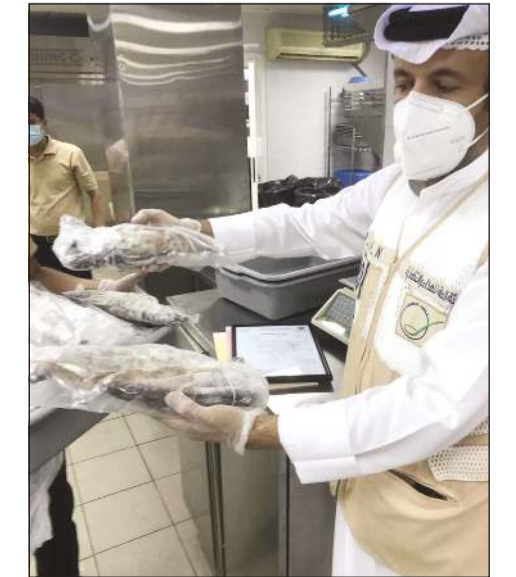
وأضاف في تصريحات لـ «الأنباء»: إننا مستمرون في الحاسية ومخالفة جميع المنشآت الغذائية غير الملتزمة بالاشتراطات،



مراقبة أحد المخازن



التأكد من النظافة في المطعم



الكشف على الأسماك وصلاحتها